

الفصل الثانی

ليبيا (طرابلس الغرب) خلال الحكم العثماني

بعد أن وقعت طرابلس الغرب^(١) في يد الإمبراطور الإسباني "شارل الخامس" في عام ١٥١٠ ترك إدارتها لفرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يتخذون من مالطة مقرا لهم .

وقد أحل فرسان القديس يوحنا بهذه المدينة الدمار ، واتبعوا مع أهلها سياسة التعصب الديني حيث أقاموا حكومة مسيحية دينية استهدفت تغيير الوجه الإسلامي لهذا الإقليم العربي الإسلامي ، كما أنهم جعلوا من ميناء طرابلس جيبا صليبيا ينطلقون منه لضرب السفن الإسلامية التي تجوب البحر المتوسط ، وقاعدة يشنون منها غاراتهم ضد الأقطار الإسلامية المطلة على البحر المتوسط ، ولكنهم اصطدموا بالشعور الديني الإسلامي المتأجج في نفوس الأهالي . فقد عمد أهالي طرابلس إلى مقاومة هذه الهجمة الشرسة ضد الإسلام مستعينين في ذلك بالمجاهدين المسلمين الذين كانت سفنهم تجوب البحر المتوسط أمثال عروج وخير الدين ، ولكن إمكاناتهم الحربية وجهودهم البشرية حالت دون ذلك خاصة بعد أن قام فرسان القديس يوحنا بتحصين المدينة ، وتدعيم قلعتها ، هذا بالإضافة إلى تحالف "الحسن الحفصى" حاكم تونس معهم ومساندتهم ، مما دفعهم إلى الاستتجاد

(١) سميت طرابلس الغرب للترفة بينها وبين مدينة طرابلس الشام ، وقد اقتصر استيلاء الإسبان وفرسان القديس يوحنا على طرابلس وما جاورها ولم يتوغلوا في باقي أنحاء ليبيا، وترجع أهمية مدينة طرابلس لموقعها على طريق الحج من الغرب إلى مكة المكرمة، ثم من إتصالها بالطرق التجارية بين أفريقيا وأوروبا .

بالسلطنة العثمانية كما فعلت الجزائر من قبل . فأرسلوا وفدا إلى السلطان العثماني " سليمان القانوني " يلتمسون منه المساعدة لتخليص بلادهم من الحكم الصليبي ، ويعلنون ولاءهم له ، والانضواء تحت السيادة العثمانية . وعند وافق السلطان على طلبهم حيث رأى أن الاستيلاء على طرابلس الغرب يمتز إكمال حلقة النفوذ العثماني على أقطار المغرب العربي ، كما أن فيه إنقاذ لأهل هذه البلاد المسلمين من السيطرة الصليبية ، ومن حركة التنصير التي كان يرغب الإسبان هبغها بهم .

ونتيجة لذلك أرسل السلطان حملة إلى طرابلس الغرب بقيادة " سنان باشا " قائد الأسطول التركي في ١٣ شعبان ٩٥٨ هـ ١٦ أغسطس ١٥٥١ م لفتحها وطرده فرسان القديس يوحنا منها . وقد تكونت هذه الحملة من مائة وعشرين سفينة يساندها خمسون أخرى وستة آلاف جندي ، وأربعين مدفعا . وقد قام " سنان باشا " بمحاصرة المدينة وقصف قلعتها حتى اضطرت إلى الاستسلام ، وفتح أبوابها للأتراك ، وإجبار فرسان القديس يوحنا على مغادرتها واللجوء إلى مالطة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس ولاية عثمانية ، وقاعدة للأسطول العثماني في البحر المتوسط ، ومرسى للعثمانيين يربط البحر المتوسط بطرق القوافل المتجهة إلى الصحراء ، وإلى أفريقيا السوداء جنوبا بالإضافة إلى جعلها ملجأ للسفن القادمة من الغرب ، والمحملة بالحجاج وهم في طريقهم إلى الأماكن المقدسة .

ويقسم المؤرخون الحكم العثماني في ليبيا إلى ثلاثة أقسام هي :

١-العصر العثماني الأول والذي استمر فيه الحكم العثماني المباشر لهذه البلاد . وهذه الفترة تنحصر ما بين عامي ١٥٥١/١٧١١ م .

٢-حكم الأسرة القره مانلية ١٧١١-١٨٣٥ م .

وفيما يلي نعرض لذلك :

أولاً : العصر العثماني الأول :

بعد فتح العثمانيين لطرابلس ، قام "سنان باشا" بتنظيم شئونها ، فوضع على قلعتها حامية كبيرة من الإنكشارية وقام بإصلاح شئون إدارتها ، ثم اتجه بعد ذلك إلى استئبول حيث صدر فرمان سلطاني بتعيين "مراد أغا" فكان بذلك أول الولاة العثمانيين هناك .

وقد واجه "مراد أغا" في مستهل عهده مشاكل عديدة كان أبرزها العمل على إعادة تعمير المدينة ، وترميم القلعة ، وتنشيط الحياة العامة في البلاد ، بعد ما تعرضت له من أضرار فادحة خلال العهد الإسباني وعهد فرسان القديس يوحنا .

وقد عمل "مراد أغا" على إعادة الاستقرار إلى طرابلس ، فدعا سكانها الذين هجروها خلال حكم فرسان القديس يوحنا للعودة إليها ، وشجعهم على العمل في استثمار الأرض الزراعية ، وإنشاء البساتين كما شجعهم على العمل في الصناعة مما أدى إلى عودة الحياة إلى مرافق المدينة ، كما نجح في زيادة رقعتها بضم بعض المناطق الجنوبية القريبة منها .

وقد اهتم مراد أغا بالناحية الدفاعية للمدينة ، مما أفشل الخطط الصليبية لاستعادتها .

واستمر مراد أغا في حكم طرابلس حتى عام ١٥٥٦م حيث أدركته الشيخوخة ، وأخذ منه العجز كل مأخذ فانسحب إلى "تاجوراء" ، وأنشأ مسجده المشهور بها . ويقال إنه استعان في بنائه بالأسرى الذين كانوا لديه ، ثم أحسن إليهم وأطلق سراحهم بعد إتمام المسجد الذي أقامه على ٤٨ عموداً

وجعله على شكل حصن ، ويعد هذا المسجد من أهم المعالم الأثرية الإسلامية القائمة في ليبيا .

وفى أعقاب وفاة "مراد أغا" صدر أمر سلطاني بتعيين "درغوٲ" باشا" واليا على طرابلس الغرب فى عام ٩٦٢هـ / ١٥٥٦م وقد كان أكثر اهتماما بالنواحي المعمارية فى طرابلس التى جعل منها عاصمة فى الشمال الإفرىقى، والقاعدة الكبرى لعملياته البحرية الموجهة إلى المنطقتين الوسطى والغربية من البحر المتوسط . وقد عظمت قوة طرابلس بعد أن اتخذ منها "درغوٲ" قاعدة لعمله الموجه إلى مياجمة الدول الصليبية ، ورد الأخطار عن ديار الإسلام ، واستخلاص المناطق الواقعة تحت السيطرة الصليبية .

وقد نجح "درغوٲ" فى القضاء على ما تبقى من فلول فرسان القديس يوحنا فى طرابلس ، ومد النفوذ العثماني إلى معظم السواحل الليبية . ونتيجة لذلك شهدت طرابلس إنتعاشا بعودة السيادة الإسلامية إليها فقد عاد إليها سكانها الذين كانوا قد هجروها ونزحوا منها إلى الضواحي أثناء الاحتلال الإسباني وفرسان القديس يوحنا وعادت إليها الحياة نتيجة ازدهار الحركات العسكرية بها ، وانتقال بعض الجنود المشاركة إليها ضمن القوات العثمانية . وقد حرص العثمانيون على أن يجعلوا منها قاعدة بارزة لأسطولهم ، وانصبت فيها الغنائم والسبايا والأسرى . وعادت من جديد إلى الاتصال بالمدن الإسلامية . وقد انصرف إهتمام "درغوٲ" فى تقوية وسائل الدفاع عن المدينة فعمل على تدعيم أبراجها فأقام "برج السراب" على الجانب الشمالى الغربى من سور المدينة الأصلى ، كما أنشأ مسجده المعروف فى عام ١٥٥٤م والذى لا يزال قائما حتى الآن ، وبنى لنفسه قصرا كبيرا كما أنشأ دارا للبارود ما تزال آثارها قائمة حتى الآن .

وعلى الرغم من الظروف الحربية التي واجهت "درغوث" فإنه استطاع تطوير مدينة طرابلس وتجميلها مستعينا في ذلك بالأسرى الذين كانوا في حوزته .

ونتيجة للتحصينات التي أقامها "درغوث باشا" لم يعد فرسان القديس يوحنا يفكرون في الهجوم على طرابلس ، أو التفكير في غزوها بل اتجه فكرهم إلى تشجيع الأعمال التخريبية سواء بطرابلس أو جربة .

وبعد وفاة "درغوث باشا" تولى "يحيى باشا" الحكم في طرابلس الغرب ولكنه لم يعمر طويلا فتولى الحكم مكانه "محمد بك" الذي ثار الأهالي ضده ، ولم تتوقف ثورتهم إلا عندما تولى مكانه "علج علي" الذي عمل على تحصين مدينة طرابلس وتقوية دفاعاتها ، فبنى برجاً بهدف أن يكون مخزناً للبارود لذلك سمى بدار البارود . وخلال ذلك نشط "علج علي" في جهاد الإسبان ، ورصد تحركاتهم ونقل أخبارهم للسلطان العثماني .

وخلال تلك الفترة ، ورغبة من الدولة العثمانية في الحفاظ على وجه هذا الإقليم عربيا وإسلاميا استمر الباب العالي في إرسال فيالق الإنكشارية لتعزيز الحامية العثمانية لمنع أى هجوم قد يقع عليه من جانب الإسبان أو فرسان القديس يوحنا . كما اهتمت الدولة العثمانية بتحصين سواحل طرابلس . ونظرا لاستمرار فيالق الإنكشارية في هذا الإقليم فقد تزوجوا من النساء العربيات ، وامتلكوا الأراضي الزراعية وأشجار النخيل ، وكان حصيلة هذه الزيجات نشأة طبقة عرفت باسم "القولوغلية" (١) .

(١) طبقة اجتماعية جديدة نشأت نتيجة اختلاط الجند الإنكشارية بالأهالي ، وكانت في دنايتها قليلة العدد ثم سرعان ما تكاثرت وزاد نفوذها بما حصلوا عليه من امتيازات مالية وعسكرية .

وقد تعاقب على أمر البلاد فى هذه المرحلة ولاية كانوا أقل شأنًا من الولاية العظام الذين سبقوهم إلى الحكم ، كما واجه الحكام المتعاقبون سلسلة من الاضطرابات ، والثورات المستمرة التى كان يثيرها الأهالى الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب المفروضة عليهم ، واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى وصل "أحمد القره مانلى" أحد رجال الإنكشارية إلى أريكة الحكم .

ثانيا : عهد أسرة القره مانلى : ١١٢٣-١٢٥١هـ / ١٧١١/١٨٣٥م

أسس هذه الأسرة أحمد القره مانلى ، وهو سليل أسرة تركية تنتمى إلى بلدة قره مانيا الواقعة جنوبى هضبة الأناضول بآسيا الصغرى ، وكان يمتلك شخصية قوية طموحة واسعة الحيلة ساعدته على أن يتغلب على كثير من المصاعب التى تعرض لها . فقد وقف موقف المتفرج من الخلافات التى كانت قائمة بين الباشا والديوان وجند الإنكشارية والقلوغلية ، وأظهر عدم انحيازه لأى فريق ، حتى فاز برضاء الجميع وتمكن من نيل رضا العديد من الجند الإنكشارية وأعضاء الديوان بل ومعظم أعيان طرابلس حتى أجمعوا على نصبه - وتعيينه ضرابس ١١٢٦هـ / ١١١٠م بدلا من التالى "محمّد بن قبل السلطان ، والذي كان غائبا عن البلاد وقتذاك . ومع ذلك فقد ظلت الصعوبات تواجه "أحمد القره مانلى" فى الخارج والداخل ، فمن الخارج أرسلت الدولة العثمانية حملة لتأديبه ، ولكنها فشلت فى مهمتها مما جعل السلطان "أحمد الثالث" يصدر فرمانا بثبته فيه فى حكم طرابلس ومنحه لقب الباشوية ، كما جعل حكمه وراثيا فى أسرته .

أما فى الداخل فقد تمكن من القضاء على فتن الضباط الإنكشارية الطامعين فى الحكم والراغبين فى بقاء مقاليد الأمور بأيديهم وذلك بعد أن تخلص منهم بمكيدة دبرها لهم فدعاهم إلى حفل فى منزله الريفى ثم أمر رجاله بذبحهم .

وقد اعتمد أحمد باشا على العنصر الوطنى فى الجيش والإدارة فأوكل الأعمال الإدارية لأبناء البلاد ، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية فيها ، كما كان يتولى بنفسه قيادة الجيش للقضاء على الاضطرابات والفتن الداخلية . وقد استطاع أن يستعيد السيطرة على إقليم فزان الذى كان بعيدا عن سيطرة السلطة الحكومية ، وبذلك تمكن من فتح طرق التجارة عبر الصحراء من أفريقيا ، وسارت القوافل بين طرابلس والمدن الإفريقية فى جنوب وغرب القارة بطريقة منتظمة .

وقد اهتم "أحمد القره مانلى" بالأسطول وأعلن الجهاد ضد السفن الأجنبية التى لا تدفع له الأتاوة ، كما قام بتدعيم سلطته وترسيخها لمواجهة كافة الاحتمالات والتهديدات التى تضمن عدم مهاجمة الشواطئ الليبية بواسطة السفن الأوروبية من الخارج ، وإخماد كل محاولة لإثارة الفتن والتمرد ضد حكمه فى الداخل . . لذلك قام بإنشاء وتجديد الوسائل الدفاعية لولايتيه ، فبدأ بتجديد أسوار طرابلس وتقويتها ، وشرع فى إنشاء الأبراج ، وعنى بتزويد الحصون بمدافع من عيارات كبيرة ، وأرسل الأموال والهيايا إلى عاصمة الخلافة لشراء الأنواع الجيدة من الأسلحة .

وقد اتسمت علاقات "أحمد القره مانلى" مع الدول الأوروبية بالعداء بسبب مهاجمته للسفن الأوروبية فى عرض البحر المتوسط ، وفرض أتاوات عليها ، وكانت معظم الدول الأوروبية تخضع لشروطه ضمانا لسلامة سفنها ، وكانت إنجلترا وهولندا من أوائل الدول الأوروبية التى سارعت إلى دفع الأتاوة حتى تأمن على سفنها العاملة فى البحر مما أدى إلى حصوله على الأموال الكثيرة والغنائم .

وفى عهده هاجم الفرنسيون طرابلس بثلاثة عشر قطعة بحرية ردا على الإهانات التى ألحقها البحارة الضرابليون بالبحارة الفرنسيين ورغبة فى

إطلاق سراح أسراهم . ولكن الباشا لم يرضخ لمطالبهم رغم القصف الشديد الذى تعرضت له طرابلس من مدافع الأسطول الفرنسى .

وبالنسبة للنواحي العمرانية فقد استطاعت شخصية أحمد القره مانلى " أن تحفر بصماتها على الحركة العمرانية تتجلى آثارها الباقية فى المسجد الجميل الذى يُحمل اسمه ، والذى بدأ فى بنائه عام ١٧٣١ وانتهى منه فى عام ١٧٣٧ وألحق به مقبرة ومدرسة ، وفى البيوت والمخازن التى بناها فى القلعة هذا إلى جانب إمداده لمدينة طرابلس بالماء لنفع أهلها ، وقيامه ببناء "فسقية" لسقى أهل السفن على البحر .

والحق أن أحمد باشا كان من الولاة القلائل الذين خلفوا طابعهم المعماري على مدينة طرابلس .

ونظرا لبروز دور الأسرة القره مانلية عقدت العديد من الدول الأوربية، والولايات المتحدة معاهدات معها حتى يمتنعوا عن التعرض لسفنهم فى نظير دفع الأتاوات الباهظة والهدايا الثمينة لهم مما أكد استقلاليتهم الواضحة عن العثمانيين وأثبت أن العلاقة معهم لا تزيد عن علاقة إسمية تنسم بالولاء للسلطان العثمانى ، وترتبط بالصلوات الروحية مع الدولة العثمانية ، واستمر أحمد باشا فى حكم ولاية طرابلس مدة ٣٤ عاما استطاع خلالها تثبيت حكم الأسرة القره مانلية فى ليبيا ، وتأكيد وحدة هذه البلاد وقد خلف "أحمد القرمانلى فى الحكم ابنه "محمد باشا" (١١٥٨هـ/١٧٤٥م) فقد أجمع الناس عليه لما يتمتع به من سمعة طيبة ، يضاف إلى ذلك أنه ورث حكم البلاد الليبية بعد أن استقر أمرها ، وزادت إيراداتها ، وأصبحت مهابة الجانب من الدول الأوربية البحرية فقد تسارعت هذه الدول إلى عقد المعاهدات معه ودفع الأتاوات له . وكانت هذه المعاهدات تتم دون أخذ رأى الآستانة .

ومع ذلك فلم تخل فترة محمد باشا من فتن وثورات ، كان من نتيجتها اضطراب أمور البلاد وتعرض حياة الناس وأرزاقهم للخطر ، وانتشرت أعمال اللصوصية والسلب والنهب لدرجة أن ضج الناس ، واستنصرخوا الباب العالي ، وزاد الطين بلة إنقسام الأسرة القره مانلية على نفسها مثل فتنة "أحمد بن حسن كخيا" صهر الباشا وإخوته ، ومؤامرة الألبان والأرناؤوط لخلع الباشا . وعلى الرغم من نجاح الباشا في إخماد هذه الثورات فقد اعتلت صحته وانتهى الأمر بوفاته في ٢٤ يوليو ١٧٥٤م وله من العمر ٤٥ سنة .

أما الحاكم الثالث من أفراد الأسرة القره مانلية فكان "على باشا" الذى تولى أريكة الحكم وعمره ثلاث وعشرون سنة ، وكان لحدثاته ستة أكبر الأثر فى مشاركة قادة الإنكشارية له فى الحكم ، على أن أهم الأحداث التى عصفت بحكمه تمثلت فى المجاعة وانتشار الطاعون بين الأهالى وعجز الحكومة عن دفع مرتبات الجند والأساليب التعسفية التى لجأ إليها رجال الباشا خلال جمع الأموال من القبائل ، هذا بالإضافة إلى الأحداث التى ارتبطت بالشقاق العائلى بين أفراد الأسرة القره مانلية والخلاف بين "حسن القره مانلى" وأخيه "يوسف" الذى انتهى بمقتل الأول واستعانة بعض أفراد الأسرة بباشوات الجزائر وتونس ثم طرد الأسرة القره مانلية من الحكم وما صحب ذلك من صراع من أجل عودتها إليه . كل ذلك كان له أثره على الحياة العامة فى البلاد وانتهى الأمر بصدر فرمان سلطانى بتولى "يوسف بك" أمور الولاية (١٧٩٥) بدلا من أخيه "أحمد الثانى" الذى كان أحق منه بالولاية . ولتوضيح الوضع العام الذى كانت عليه ليبيا خلال هذه الفترة ، والأثر الذى خلفته الأحداث السابقة على أوضاعها الاقتصادية والبشرية والعمرانية فإن المؤرخين يتفقون على أن مدينة طرابلس قد كانت فى أسوأ حال غداة استيلاء "يوسف باشا القره مانلى" على السلطة وكان عليه أن يواجه كثيرا من المتاعب فى سبيل تأكيد حكمه وتوفير المال اللازم لمواجهة التزاماته العامة ومهما كان رأى حول الطرق التى سلكها هذا الرجل فى

الوصول إلى الحكم إلا أن هناك اتفاقاً على أن البلاد قد نعمت بشئ من الاستقرار والانفتاح على التطور الحضارى فى عهده . مما كان له أثره على الأوضاع الاقتصادية والعمرائية بالبلاد .

وقد أهتم "يوسف باشا" بتشجيع حركة الملاحة ، وإعادة تنظيم البحرية التى كانت تشكل المورد الرئيسى للبلاد ، كما أهتم بمتابعة الأحداث فى البحر المتوسط والصراع القائم بين إنجلترا وفرنسا ، وقام بتشجيع حركة القرصنة التى كانت تدر على خزانته المال الذى يمكنه من تثبيت حكمه ، وخلال ذلك كانت علاقة يوسف باشا بفرنسا ودية ، مما يفسر لنا مساندته للحملة الفرنسية على مصر وترتيب أمر نقل الأسلحة والذخائر إليها من فرنسا بطريق ليبيا بعد تدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة "أبى قير البحرية" مما أدى إلى استياء إنجلترا والدولة العثمانية أيضاً من موقف يوسف باشا ، ففى الوقت الذى كان يريد فيه السلطان العثمانى إخراج الفرنسيين من مصر نجد يوسف باشا يساعد الفرنسيين على البقاء فى مصر ، ونتيجة لاستياء الدولة العثمانية من ذلك الموقف عدل الباشا عن موقفه ، وحاول استرضاء السلطان مع الحرص على بقاء علاقاته الطيبة مع فرنسا . أما عن علاقة "يوسف باشا" بالولايات المتحدة فلم تكن طيبة نتيجة لتعرض السفن الأمريكية العاملة فى البحر المتوسط لاعتراض السفن الليبية ، وإجبارها على دفع الأتاوات . ونتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة معاقبة الباشا عن طريق حصار ميناء طرابلس وضربه بالقنابل ، ولكن ما حدث هو أن جنحت سفينة أمريكية تدعى "فيلادلفيا" على الشاطئ الليبى فى ٣١ أكتوبر ١٨٠٣ فأُسرها جنود "يوسف باشا" بما عليها من بحارة ورفضوا إطلاق سراحهم إلا إذا تعهدت الولايات المتحدة بدفع الأتاوات التى تفرض على سفنها .

ونتيجة لقرارات مؤتمرى فينا (١٨١٥) وإكس لاشابل (١٨١٩) بتجريم عملية القرصنة البحرية وتحريمها توقفت الدول الأوروبية عن دفع الأتاوات

مما أدى إلى نضوب خزانة "يوسف باشا" مما دفعه إلى الاقتراض من الأجانب ، وفرض الضرائب على الأهالي واتباع أسلوب الشدة والبطش ضد معارضيه . وانتهى الأمر بتخليه عن الحكم لابنه على فسي ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .

وقد بذل "على القره مانلى" جهودا لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وقام بإلغاء الضرائب التي فرضها والده .

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَمَرَّت الثورات ، نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار الفتن ، وعدم انتظام الأمور مما أدى إلى القضاء على حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا تماما في المحرم من عام ١٢٥١هـ الموافق ٢٦ مايو ١٨٣٥ ، وقيام الدولة العثمانية بوضع حد لهذه الأحوال المضطربة ، فهيأت لذلك حملة كبيرة مكونة من ٣٢ سفينة بقيادة "مصطفى نجيب باشا" وصلت إلى طرابلس حيث قابلها الأهالي بكل مظاهر الحماس . وقد تمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على كل القلاع والحصون والمواقع الاستراتيجية في طرابلس وفرض الحكم العثماني المباشر على الإقليم حيث قرأ "نجيب باشا" أمام أعضاء الديوان الفرمان السلطاني بعزل "على باشا" وبأنه يجب أن يذهب هو وأسرته ومن يريد أن يصحبه معه إلى الأماننة ثم استقبل قناصل الدول المعتمدين بالولاية ، وأبلغهم بذلك وبذلك أعلن الباب العالي نهاية الأسرة القره مانلية .

وهكذا حكمت الأسرة القره مانلية ولاية طرابلس حكما ورأيا لم تستطع خلاله تنمية أمور هذه البلاد أو المحافظة على شئونها مما أدى إلى انتشار الفوضى والثورات والحروب الأهلية والمجاعات حتى ضاق الأهالي ذرعا بحكم هذه الأسرة وتمنوا زوالها .

ثالثًا : عهد الولاية العثمانيين بعد انتهاء حكم أسرة القره مانلى (العهد العثماني الثاني) :

تولى شئون ليبيا فى الفترة بين ١٨٣٥-١٩١١ وهى الفترة التى يطلق عليها العصر العثماني الثاني ثلاثة وثلاثون واليا انصرف الولاية المتعاقبون خلال السنوات الأولى من هذه الفترة إلى إعادة السيطرة العثمانية المباشرة على البلاد ، وتدعيم سلطة الحكومة فى مدينة طرابلس والمناطق الداخلية ، هذا بالإضافة إلى تعقب شعبة الأسرة القره مانلية المعزولة .

وقد واجهت الحكومة العثمانية خلال هذه الفترة صعوبات جمة تمثلت فى الموقف المعادى من زعماء الداخل مما تطلب منها جشد قواتها للقضاء على عصيانهم خاصة بعد خروج بعض المناطق على سلطة حاكم طرابلس فقد "اهتم نجيب باشا" أول وال عثمانى بعد انتهاء الأسرة القره مانلية بتصفية الموالين لحكم هذه الأسرة أو إعلان طاعتهم للحكم الجديد ، ومع أن "غومة المحمودى" أحد زعماء الدواخل قد بادر بإعلان طاعته للحكومة الجديدة ، ومساندة الموقف الموالى للحكم الجديد فإن الوالى التركى لم يطمئن إليه وأودعه السجن ، كما قام بحركات قمع واسعة النطاق فى المناطق المجاورة لمدينة طرابلس خاصة ضد أهالى الساحل الذين رفضوا تسديد ما عليهم من ضرائب ، وأظهروا رغبتهم فى التمسك بالحكم الذاتى ، وأرغمهم على الاستسلام بعد أن أوقع فيهم القتل والتكيد مما كان له أثره فى استسلام بقية المناطق المجاورة لطرابلس .

وقد سيطر على طرابلس خلال تلك الفترة جو عسكرى صارم تمثل فى سياسة القوة التى سلكتها الحكومة العثمانية .

وخلال تلك الفترة ازدادت الأوضاع سوءا بعد أن انتشر مرض الطاعون فى ليبيا ، وارتفع عدد ضحاياه ، مما أدى إلى هجرة معظم السكان للبلاد .

ومع كل ذلك فقد عمل بعض حكام هذه الفترة أمثال "رائف باشا" على ترقية شئون البلاد . أما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سنة فلا يكاد أحدهم يستقر في ولايته حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره ، لذلك كان الرالى يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد في جمع أكبر مبالغ ممكنه من الأموال لأنه يعلم أن بقاءه في منصبه لن يطول . لذلك لم يهتم الولاية بأى عمل جدى في الولاية ، كما صُرفوا وقتهم في إخماد الثورات التى انتسح نطاقها ، فقد تزعج "عثمان أغا" الثورة في "مصراته" وأكد "عبد الجليل سيف النصر" سيطرته على فزان ، وقاد "غومة المحمودى" الثورة ضد الحكومة في "يفرن" بالجبل الغربى هذا إلى جانب ثورات الجند بشأن عجز الإدارة عن دفع مرتباتهم .

وقد نجحت هذه الثورات في إجهاض محاولات الحكومة إعادة الاستقرار إلى البلاد ، وزاد الطين بلة تعرض البلاد للمجاعات بسبب قلة الأ.طار وانتشار الجفاف، وتوقف الحصول على الأتساوات من السفن الأ.ربية ،

ومع كل هذه المشاكل والصعوبات فإن بريق الأمل في الإصلاح لم ينقطع ، فقد قام بعض الولاة بعدد من الأعمال العمرانية والتنظيمات الإدارية والإنشاءات العسكرية توضع في سجل تاريخهم . فلما تولى "على عسكر باشا" (١٨٣٨-١٨٤٢) شئون ليبيا أتم ترميم المساجد ، وبناء دار جديدة للحكومة ، وعندما تولى "محمد أمين باشا" الحكم (١٨٤٢-١٨٤٧) اتبع سياسة التسامح مع خصومه فأطلق سراح المعتقلين وألزم الناس بالطاعة والإذعان ، وقد هيات مدة حكمه الطويل الفرصة لإجراء بعض التنظيمات الإدارية التى شملت القضاء والإدارة والشئون المالية فتم تنظيم الأقسام الإدارية في الولاية وأنشئت المجالس المحلية ، ووضعت السجلات المتنوعة ،

وأعيد بنسب الضرائب من حيث فرضها وجمعها ، ولعل من أبرز أعماله
التي أنشأ المستشفى العسكري بطرابلس .

وفي ولاية أحمد عزت باشا (١٨٤٨) التي تميزت بالهدوء في بدايتها
تم عمل إحصاء للسكان ، كما تم زيادة عدد أفراد الحامية وقد صرف هذا
الوالي جهده إلى تحقيق التقارب مع تونس سعيا للوقوف في وجه السياسة
الفرنسية التي كانت ترمي إلى توطيد أطماعها في الشمال الأفريقي .
وقد تميزت فترة عزت باشا بمعارضة التغلغل الأوربي والوقوف في
وجه التطلع الأجنبية .

وفي ولاية "محمود نديم باشا" (١٨٦٠) والتي بلغت سبع سنوات شهدت
البلاد فترة من الهدوء والأمن والاستقرار وحسن الإدارة ، فقد اهتم هذا
الوالي بتطوير الأوضاع العامة في البلاد ، وتطوير مزارعها
ومصنوعاتها . كما قام بعمل تنظيم إداري جديد للبلاد فأنشأ المحاكم لضم
العدل والساواة بين الأهالي ، ففي عهده تم إنشاء المحاكم المدنية والجنائية
وال تجارية ، وفي عهده انشئ أول مطبعة في طرابلس ، وصدرت أول جريدة
بمدينة طرابلس باسم (طرابلس الغرب) وكانت تصدر بالتركية والعربية ،
وإلى جانب ذلك فقد نظمت إدارة البريد وتم توصيل طرابلس ببعض المناطق
الليبية عن طريق التلغراف وتم بناء الأسواق ودور التخزين وفي عهده تم
فتح بوابة جديدة لميناء طرابلس من الناحية الغربية لعمران تلك الجهة ،
وتسهيلا لسبل الاتصال بين سكان المدينة والقرى المجاورة . كما اهتم
الوالي أيضا بمحاربة بعض التقاليد السيئة فأبطل ما كان يجري في ليلة
عاشوراء من قيام بعض الرعاة من العامة بحمل شبه رأس جمل يدورون به
في أزقه وحواري البلاد .

وما من شك في أن طرابلس نعت في عهد هذا الوالى بالكثير من الهدوء والاطمئنان ، فانتعشت فيها الحالة التجارية والاقتصادية بفضل ما أبداه من رغبة في تطويرها والنهوض بها .

وفي عهد "الفريق على رضا" (١٨٦٧) الذى جمع في شخصه بين إبداء القوات العسكرية ومنصب الوالى تم تطوير ولاية طرابلس وتحسين أحوالها وتنفيذ بعض المشاريع الهامة مثل شوية الطرق والمعابر في داخل المسدس وخارجها وتنظيم شئون البريد ، ومد أسلاك التلغراف برا عن طرابلس إلى الخمر، ثم إلى الحدود التونسية ، وتشجيع حفر الآبار الارتوازية ، وربط الأودية ومدها بالترع والسواقي ، وتأسيس سوق العزيزية والحيقة العمومية وإنشاء الساعة التي ما تزال قائمة حتى الآن بميدان الساعة بطرابلس ، والتي تعد من المعالم الأثرية الباقية التي توضح قدرة هذا الوالى على تجميل هذه المدينة ونحسين أحوالها لدرجة أنه حظى بتعاطف وإعجاب الأهالي .

ومن ولاية أحمد راسم شهدت طرابلس اهتماما واضحا ورعاية من النمو والتطوير ، فازداد النمو في مبانيتها ، وتم تبليط شوارعها ، كما قام بحفر بئر للمياه لتسهيل حصول الأهالي على الماء .

وإلى جانب ذلك أنشأ أحمد راسم مستشفى للغرباء في عام ١٨٨٣ كما تم في عهده إنشاء الرصيف الذى عرف باسم رصيف سوق الثلاثاء بهدف حماية هذه المنطقة وأسواقها ومتاجرها من هيجان البحر .

لقد كان الأثر العمرانى الذى خلفه أحمد راسم باشا على طرابلس واضحا ، ولا شك في أن أعماله العمرانية واهتمامه بمدينة طرابلس وتطويرها وتجميلها تضعه ضمن الولاة الذين تركوا أثرا في الحياة العامة بليليا ، فقد نعت البلاد في عهده بنوع من الاستقرار وشهدت تطورا واضحا في كافة مرافقها ، وازدهرت بها الحياة الاقتصادية والتجارية .

من باشا الذى استمر فى الاهتمام بالتجديد .

• : ووجد صعوبة فى فرض التجديد الإجبارى ومن الإنشاءات الهامة التى بنت ، فى عهد تأسيس مدرسة الفنون والصنائع وتأمين موارد المياه ،

وفى عهد الوالى حافظ باشا تم العمل على تنظيم الإدارة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تعاقب على حكم ليبيا مجموعة من الولاة تفاوتت مدة حكمهم طولا وقصرا ومع ذلك لم يتركوا أى أثر فى الحياة العمرانية يذكر لهم .

ولعله من الطريف أن نذكر أنه بعد قيام الثورة فى تركيا وسقوط السلطان عبد الحميد استقبل أهالى طرابلس ذلك بترحاب كبير ورأوا أن الفرصة سانحة لحصول بلادهم على نوع من الاستقلال فقاموا بإجراء انتخابات لاختيار ثمانية أعضاء يمثلون ولايتهم فى مجلس المبعوثان بالاسنانة ، ولكن خاب أملهم بسبب سياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزى فى الحكم وعينوا فى ليبيا موظفين غرباء لا يعرفون لغة أهل البلاد، وحاولوا فرض سياسة التتريك التى كانت إحدى السمات الأساسية لحكمهم .

وهكذا لم يرتبط الحكم العثمانى فى ليبيا بسياسة واضحة ومرسومة لحكم البلاد وتنميتها والأخذ بيدها ، بل كان هذا الحكم فى مجمله غير قادر على إدارة هذه البلاد بطريقة سليمة خاصة وأن كل هم العثمانيين كان جمع الضرائب فى وقت قلت فيه الأموال فى أيدى دافعيها . يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية لم تقم بإصلاحات تذكر فى هذه الولاية لتحسين المواصلات أو التعليم أو للقضاء على الأوبئة والاهتمام بالصحة العامة ، فضلا عن ذلك فإن النظام الإدارى فى هذه البلاد صار موزعا بين رؤساء الأسر الكبيرة والشيوخ ، وكان من هؤلاء السنوسيين الذين اقتصوا بالأمور المحلية فى العديد من المناطق التى قامت فيها الزوايا السنوسية خصوصا فى فترة العهد العثمانى الثانى . فكان رحالات الدعوة السنوسية بمثابة همزة الوصل بين

عثمانيين والأهالي . فقد قبل الأهالي الزعامة السنوسية كإمامة زوية .
 باسمهم . واعترفت الحكومة العثمانية بالأمر الواقع وتقريب منه .
 أول اعتراف رسمي بالسنوسية في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول
 (١٨٥٦) سمح فيه للسنوسيين بجمع ضريبة دينية من أتباعهم ، وأعطى
 زواياهم من الضرائب ، كما ثبت السلطان عبد العزيز (١٨٦١) عند
 الامتيازات وسمح بأن تكون السنوسية "حمى" يمكن للناس أن تختار فيسه .
 رفى نفس الوقت كان حرص السلطان عبد الحميد (١٨٧٦) على بقاء علاقات
 حمودة مع السنوسيين ، وفي نظير ذلك تكفلت الحركة السنوسية بمهمة جمع
 لضرائب من الأهالي في المناطق النائية ، كما اعترفت بفكرة الخلافة
 عثمانية والدعاء للسلطان العثماني على منابر المساجد يوم الجمعة على
 أساس أن الإسلام لم يفرق منذ ظهوره بين الدين والدولة فإنه يحق لآل
 عثمان الجمع بين السلطتين الدينية والزمنية ، وبذلك يصبح السلطان العثماني
 خليفة المسلمين ويحق له تدبير شؤون الدنيا للمسلمين إلى جانب شؤون الدين .
 ونتيجة لذلك عظم شأن السنوسيين ، وزاد أتباعهم بين كبار رجال
 الدولة العثمانية وكان من أثر ذلك ازدياد سطوة السنوسية في برقة وطرابلس
 لدرجة أصبحت معها السلطة الفعلية دينية وزمنية بيد شيوخ الزوايا
 السنوسية . واستمرت الأمور على ذلك حتى ساءرت السلطان عبد الحميد
 الشكوك في نوايا السنوسيين نتيجة لوشايات بعض الأوربيين ضدهم لدرجة
 أصدرت معها الدولة العثمانية أوامرها إلى موظفيها بجمع ضرائب على ما
 تنتجه أراضي الزوايا ولكن السنوسيين رفضوا ذلك بقوة مما جعل الحكومة
 العثمانية تعدل عن ذلك .

وعلى أي حال فإنه نتيجة لضعف الدولة العثمانية واضطراب أحوالها
 تطلعت إيطاليا للسيطرة على ليبيا ومهدت لذلك بتغلغل نفوذها الاقتصادي
 والثقافي فحصلت على امتياز بفتح فرع لبنك روما في كل من طرابلس

وبرقة عام ١٩٠٥ ذلك البنك الذي لم يقتصر دوره على الأعمال البنكية ، بل
دخل في عمليات الرهن والتسليف مع الأهالي ، وإقراض الأملاك لأصحابها
الأراضي الزراعية ثم سلبها منهم ، كما فتحت إيطاليا المدارس المجانية في
ليبيا بقصد نشر الثقافة الإيطالية ، وأنشأت المستشفيات والملاجئ للمرضى
والفقراء ، وأنشأت مكتبا للبريد في بنغازي وإلى جانب ذلك قامت بإرسال
البعثات العلمية لاكتشاف المناطق الداخلية في ليبيا ومسح أراضيها هذا في
الوقت الذي لم يتم فيه الدولة العثمانية بأي عمل جدي لوقف التوغل الإيطالي
في ليبيا .

ولكى تبرر إيطاليا أهدافها الاستعمارية في ليبيا بدأت بالتدريج بسياسة
الأترانك في ليبيا ، وطالبتهم بضرورة إصلاح أحوال هذه البلاد ، والنهوض
بها ، وبعد أن تهيأت الأذهان أمام سيطرة الإيطاليين على ليبيا طالت إيطاليا
الدولة العثمانية في سبتمبر ١٩١١ بعدة مطالب لها في ليبيا هي :

١- خروج العساكر العثمانية من طرابلس وبنغازي ودرنة .

٢- تشكيل قوات عسكرية في هذه المناطق تحت قيادة ضباط إيطاليين .

٣- أن تكون إدارة الجمارك في ليبيا تحت أيدي موظفين إيطاليين .

٤- أن يتم تعيين والي طرابلس بموافقة إيطاليا ورضاها .

ولم تكتف إيطاليا بذلك بل وجهت إنذارا إلى الدولة العثمانية تتهمها فيه
بعدم النهوض بليبيا ، وتجاهل رغائبها فيها ، ومعارضة مشروعاتها هناك
رغم مصالحها الحيوية في هذه البلاد ، هذا إلى جانب قيامها بتحريض
الأهالي على الرعايا الإيطاليين بخاصة ، وعلى الرعايا الأجانب على
اختلاف جنسياتهم بعامه مما جعلهم يخشون على حياتهم ، ويشرعون في
الهجرة من هذه البلاد . ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإيطالية مضطرة حرصا
على مصالحها وشرفها إلى احتلال طرابلس وبنغازي احتلالا عسكريا وقد

صدرت الأوامر إلى السفير الإيطالي في الأستانة بالحصول على رد من الحكومة العثمانية على هذا الإنذار في مدة أربع وعشرين ساعة وإلا فإن الحكومة الإيطالية مضطرة إلى إحتلال ليبيا .

وعند تحليلنا لهذا الإنذار نجده يثير الدهشة والاستغراب ولانجد سببا واحدا معقولا من الأسباب التي وردت فيه يدعو إيطاليا إلى القيام بهذا العمل العدائي . فهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا باحتلال المدن الليبية لأن الدولة العثمانية لم تعمل على التفاوض بهذه البلاد . وهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا بالاستيلاء على ليبيا لأن الدولة العثمانية لم تمنحها امتيازات إقتصادية ، تناقض حقوقها في هذه البلاد .

وللإجابة على ذلك نجد أن إيطاليا استغلت ضعف الدولة العثمانية وانشغالها وسوء أحوالها في تحديثها والإقتراء عليها ، كما أنها أرادت أن تحول أنظار الشعب الإيطالي إلى الخارج حتى تبعده عن التفكير في مشاكل بلاده الداخلية .

وكان رد الدولة العثمانية على هذا الإنذار ضعيفا حيث حاولت التوصل من إتيامات إيطاليا لها ، وأظهرت حسن نيتها تجاه الإيطاليين ومشروعاتهم الاقتصادية في طرابلس وبرقة ، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب، وحسم النزاع بينهما بالطرق السلمية مقابل أن تعطى إيطاليا مركزا ممتازا في ليبيا، كما قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات إلى الدول الأوروبية تطلب منها التوسط في الأمر ، ولكن إيطاليا رفضت كل هذه المحاولات ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ سبتمبر ١٩١١ وبدأت في محاصرة طرابلس مدة ثلاثة أيام حتى سقطت بعد قتال غير متكافئ حدث خلاله مجزره بشريه تمثلت فيها أفزع أدوار الهمجية وبعدها تم للإيطاليين احتلال الموانئ والنقط الساحلية في ليبيا في أكتوبر ١٩١١ أما

باقى المناطق فقد ظلت فى أيدى القوات الوطنية التى وقفت للإيطاليين
بالمصراد .

وقد واجه المجاهدون الجيش الإيطالى فى معارك طاحنة استبسلوا فيها
ولكن الفارق فى التسليح والإمكانات كان له أكثر الأثر فى حسم المعركة
لصالح إيطاليا .

وبعد أن عجزت الدولة العثمانية عن مد يد العون الفعلية إلى الأهالى
وفشلت قواتها فى مواجهة الموقف اضطرت إلى عقد معاهدة "أوشى لوزان"
مع إيطاليا والتي انسحبت بمقتضاها من ليبيا فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وتركتها
لقمة سائغة للإيطاليين ، كما تركت أهلها يقاومون الجيش الإيطالى بمفردهم
مقاومة عنيفة لأكثر من ثلاثين سنة .

وبهذه المعاهدة خرجت الدولة العثمانية من ليبيا تاركة الزعامة
السوسية تقف بمفردها فى مقاومة الاستعمار الإيطالى مما كان له أكبر الأثر
فى تطور الموقف فى غير صالح الليبيين ، هذا عن تاريخ ليبيا فى العصر
العثمانى وحتى سقوطها تحت براثن الاحتلال الإيطالى ويبقى لدينا فى هذا
الفصل التعرض لنظام الحكم العثمانى ولأحوال هذه البلاد الاقتصادية
والاجتماعية فى ظله .

١ - نظام الحكم العثمانى فى ليبيا

كان لموقع هذه الولاية من الممتلكات العثمانية ، وبعدها عن مقر
السلطة أكبر الأثر فى رغبة الحكومة العثمانية إلى قصر مدة الوالى مخافة
أن يستقل بالبلاد ، مما جعل الولاة لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة لذلك لم
تشهد طرابلس خلال الحكم العثمانى أى سياسة متكاملة يمكن أن يطلق عليها
حركة عمرانية . حقيقة أنه خلال فترات الهدوء والأمن تعاضمت بعض
الأعمال العمرانية ولكنها كانت فردية فقد اهتمت الدولة العثمانية بإقليم

طرابلس الغرب عسكريا ولم تهتم به مدنيا ، كما اقتصرَت عناية بعض الولاة منه على بعض المدن الساحلية ولم تشمل المناطق الداخلية مما أضعف الإدارة العثمانية في الداخل ، وأدى إلى أضعاف الثقة بين الحاكم والمحكوم وتعكير صفو الحياة الهادئة في كثير من الأحيان ، وانحدار هيبة والي ، وكثرة الفتن والثورات خاصة في مناطق القبائل . لقد أديرت ولاية طرابلس الغرب من قبل وال يساعد نائب يسمى "لكاهية" و"خازندار" يختص بشئون الخزينة ، إضافة إلى الكتبة ، والمستشارين ، وقاضى الجند ، والموظفين الإداريين ووكيل الجباية والخراج وإلى جانب هؤلاء كان القضاة الذين يرسلون من استنبول .

وقد قسمت ولاية طرابلس إلى قسمين الأول طرابلس ويضم المنطقة الغربية وفزان ، والثاني بنغازى ويضم المنطقة الشرقية . وقد مرت طرابلس بفترات قوة وفترات ضعف فعندما تكون سلطة الحكومة قوية تزدهر حالات الاستقرار وتزيد الأعمال العمرانية ويتم بناء المساجد والمدارس وغيرها وعندما تصبح الحكومة ضعيفة تنتشر الثورات الداخلية ، ويصعب السيطرة على زمام الأمور وتسخر كل الجهود لإعادة النظام . ومع كل ذلك فقد نظر الأهالي للعثمانيين نظرة حمة الإسلام الذين دفعوا عنهم شر الهجمات الصليبية سواء من الإسبان أو فرسان القديس يوحنا .

وبالنسبة للضرائب وطريقة جبايتها فقد تم تنظيمها وفقا للأعراف السائدة ، والطرق المتفقة مع الشريعة الإسلامية ، فطبقت ضريبة العشر ، والخراج ، والمكوس الجمركية ، والضريبة الشخصية وضريبة الأملاك على العقارات والدواب .

وإلى جانب ذلك فقد شكلت غنائم الجهاد والحروب البحرية ركنا أساسيا في إقتصاديات البلاد ، فكان المجاهدون المسلمون يغيرون على السفن الصليبية ، ويوزعون ما يغتمونه منها بعد إقطاع الخمس للحكومة .

٢- مظاهر الحياة الاقتصادية في ليبيا خلال الحكم العثماني

أ- الزراعة

انقسمت الفلاحة في ليبيا إلى قسمين قسم يشمل أصحاب البساتين الكبيرة والأراضي المجاورة لطرابلس وأصحاب الآبار والمياه ، وكان هؤلاء يتقنون الزراعة وخدمة الأرض ويزرعون الحبوب بكميات وافرة كلما توافر المطر ، وكان إنتاجهم يزيد عن حاجات الأهالي ، ويصدر الفائض منه إلى موانئ إسبانيا عن طريق البحر . وإلى جانب ذلك فقد كان هؤلاء يزرعون كميات وافرة من الثمار وأنواع الفاكهة والحمضيات وأنواع عديدة من الزيتون .

أما القسم الآخر وهم أصحاب الأراضي من العرب الذين يأنفون العمل بالزراعة مع أن أراضيهم كانت جيدة وفي غاية الخصب ، ونظرا لعدم تطوير أساليب الزراعة البدائية في ليبيا وغيبة سلطة الحكومة وعدم اهتمامها بأمور الفلاحين مال العديد من الأهالي إلى التجارة أكثر من ميلهم إلى الزراعة .

ب- التجارة الداخلية

كان يوجد بمدينة طرابلس عدة أسواق نذكر منها :

- سوق الربع وكان يعد أشهر الأسواق بالمدينة ، وهو على شكل أربعة صفوف ، وعلى كل جانب من هذه الصفوف أقيمت دكاكين وبسطات متراسة تحوى مختلف السلع والبضائع مثل اللآلئ والذهب والجواهر والتوابل والعطور النادرة وغيرها من المنتجات الشرقية .

- سوق النخاسة وكان يباع فيه العبيد السود والإماء الرقيقات .

- سوق البن وهو مكان مكتظ بالمقاهي ولا يقدم فيه غير شراء القهوة ، وكان يقصده الأتراك غالبا ليرتشفوا فيه بعض فناجين القهوة .

- سوق الترك وكان يقوم التجار الأتراك والعرب فيه ببيع بضائعهم فى متاجرهم الصغيرة به ، وهى سوق صغيرة بها دكاكين ذات واجيات زجاجية يستطيع المرء أن يشتري فيها معظم ما يريد . ومع أن طبيعة هذا السوق شرقية فإن أغلب الحاجيات المعروضة للبيع كانت أوروبية الصنع .

- سوق التريزية وفيه يركض النساجون لبيع أقمشتهم حيث يجرى المزاد العلنى ، وفيه يجلس اليهود والمالطيون لخياطة ، وبيع الأنسجة المختلفة .

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك أسواق للبقالة والملابس النسائية والحريرية والأواني النحاسية والحدادة والتجارة والخبز والخضار والنعال والبنادق والمصوغات الذهبية والفضية هذا بالإضافة إلى السوق الأسبوعية المسماة باسم سوق الثلاثاء والذى كان يجتمع فيه العديد من الأهالى من أجل البيع والمبادلة وتعقد فيه الصفقات .

ج- التجارة الخارجية

وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية فى هذه الفترة كانت محدودة ، فقد ظلت مدينة طرابلس على صلتها البحرية ببعض المدن الأوربية خاصة إيطاليا كما ظلت أيضا محطة رئيسية لقوافل الحجيج الكبيرة الوافدة من الغرب إلى الشرق ، والعائدة من الغرب إلى الشرق . وقد كان وصول هذه القوافل الكبرى إلى طرابلس من المشاهد الرائعة السنوية ، كما كانت إقامتها عدة أيام بها فرصة لنشاط علمى وتجارى كبير حيث كانت تشتري الحرير الدمشقى الإيطالى والمصنوعات الزجاجية البندقية وغيرها من المستوردات المتوفرة فى أسواق طرابلس ، وتبيع ما تحمله من خيوط القطن والبن والعقاقير والتوابل وغيرها من الأشياء المجلوبة من الشرق والغرب وكان الميزان التجارى مع أوربا فى عهد الأسرة القره مانلية يميل غالبا لصالح طرابلس إذ أن قيمة صادراتها كانت تزيد بواقع الثلث عن الواردات .

وإلى جانب ذلك فقد كان هناك نشاط تجارى مع بعض المناطق الأفريقية أمثال تومبكتو وبورنو ، فقد كان يأتى منهما بعض المصنوعات اليدوية منها البسط والأحزمة الحمراء ، كما كان يجرى تصدير الصوف الممتاز وجلود الماعز والضأن المدبوغة ، والفواكة المجففة وبعض التوابل هذا إلى جانب القمح والشعير والأبقار والأغنام .

د- الصناعة

مارس السكان الصناعة التى كانت متوارثة من العهود السابقة وقد برزت فى ولاية طرابلس الغرب صناعة المنسوجات والدباغة وكانت لها أسواقها الرائجة داخليا وخارجيا .

٣- مظاهر الحياة العلمية والثقافية فى ليبيا خلال الحكم العثمانى

من الصعب التحدث عن حياة علمية وثقافية مزدهرة فى المرحلة المعروفة باسم العهد العثمانى الأول وهى المرحلة التى تمتد من استرداد طرابلس من الإسبان ١٥٥١ حتى قيام الأسرة القره مانلية ، فتؤكد المصادر عدم الاهتمام بأى نوع من أنواع النشاط الثقافى والعلمى خلال هذه الفترة ، خاصة وأن الحكام أنفسهم كانوا من طبقة لا صلة لها بالعلم وإنما كانوا فنه من المغامرين والبحارة الذين تمكنوا من الوصول إلى مراكز السلطة ، وقد أدى إهمال شأن العلم والعلماء إلى إنحدار المستوى الفكرى بين الأهالى الذين سيطرت عليهم الخرافات ، ومالوا إلى التصوف، والاعتقاد فى كل من ادعى الولاية بحق أو بغير حق ، ومع ذلك فقد كان للكتاتيب والزوايا دورها فى نشر التعليم الدينى ، وبالنسبة لعصر الأسرة القره مانلية فقد بنى أحمد القره مانلى مدرسة بجوار مسجده كانت ذات أثر ملموس فى إنعاش الحياة العلمية فى البلاد .

وبالنسبة لمظاهر النهضة العلمية خلال العصر العثماني الثاني فتُخصر في جيود أحمد باشا راسم في تطوير حركة التعليم والوقوف في وجه المدارس الأجنبية من إيطالية وفرنسية والإرساليات التي كانت تنسحب إلى اجتذاب العناصر المحلية وصبغها بثقافتها .

وقد اشتهر من فقهاء الإسلام في طرابلس خلال هذه الفترة الفقيه "أبى على الحسن بن موسى بن معمر اليوارى الطرابلسي" وأحمد بن عبد الحميد اليربوعي كما تتحصر في جهود نامق باشا الذي تأسست مدرسة الفنون والصنائع في عيده ، وصدرت في عيده جريدة الترقى لصاحبها "الشيخ محمد البوصيري" ومجلة الفنون لصاحبها "داود أفندي" وقد حملت هذه الصحف لمحات من الروح الثقافية التي كانت سائدة بين المثقفين في ذلك الوقت ، وعبرت إلى حد كبير عن المشاكل والقضايا التي تشغلهم وأسهمت بشكل واضح في تطوير الحركة الثقافية في البلاد .

وفي جيود والي حافظ باشا الذي شهد تطور التعليم في عيده دفعة كبيرة إلى الأمام فأسس دارا للمعلمين ، ومدرستين كبيرتين ، ومدرسة للبنات ، وإلى جانب ذلك فقد أسس العديد من المدارس الابتدائية في بعض المناطق الليبية .

ولم تقتصر مظاهر الحياة الثقافية والعلمية على الولاة العثمانيين بل قامت إيطاليا بإنشاء العديد من المدارس وتمويلها فأنشأت مدرسة فنية تجارية عالية ، ومدرستين ابتدائيتين واحدة للبنين ، وأخرى للبنات ، وزوضة أطفال للبنين وأخرى للبنات ، وكانت للجالية اليهودية أيضا مدارسها .

وهكذا يتضح أن كل محاولات الدولة العثمانية لتنظيم شؤون ليبيا لم تؤت كلها بالمرجو منها ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها :

١- أن العثمانيين سيطروا على المناطق الساحلية فى ليبيا ولم يهتموا بالدواخل ، وعلى هذا أهملت المناطق الداخلية ولم تلق من الحكومة العثمانية إهتماما واضحا .

٢- أن أغلب مدة الولاة العثمانيين فى ليبيا كانت قصيرة لذلك انشغل معظمهم بتحقيق مصالحهم الذاتية دون الاهتمام بمصالح الأهالى .

٣- كثرة الحروب الداخلية خاصة فى عهد الأسرة القره مانلية وانتشار الأوبئة خاصة مرض الطاعون ، وعدم نجاح الحكومة فى السيطرة عليه ، وخاصة وأن اهتمامها بالنواحى الصحية كان ضئيلا .

٤- الإجحاف فى فرض الضرائب على الأهالى ، وسوء طريقة تحصيلها منهم .

هذا إلى جانب أن العثمانيين لم يتمكنوا من خلق روح الولاء لهم فى ليبيا خاصة وأن أهل ليبيا تمسكوا بالولاء للروح العربية بدلا من الولاء للعثمانيين خاصة وأن بلادهم تعرضت للكثير من حالات النهب على يد الولاة العثمانيين والمقربين منهم ومع كل ذلك فقد استفاد أهل هذه الولايات فى تقوية الحياة الدينية الإسلامية خاصة وأن الحكام العثمانيين حافظوا على المشاعر الإسلامية للمواطنين العرب المسلمين فشاركوهم فى الاحتفالات الدينية ، ومراعاة الشعائر الإسلامية هذا بالإضافة إلى المحافظة على عروبة وإسلام هذه المناطق من الأطماع الصليبية .